عنها لليهود. ويكفي ان نتذكر ما يجرى من مصادرة أراضي العرب، وتدمير مساكنهم فيها ودخولهم اليها إلّا بتصريح، وكذا تخويل الحاكم العسكري حق اعتقال أي شخص، ووضعه تحت رقابة الشرطة خلال أية فترة، وعدم السماح للفلسطينيين بتغيير مساكنهم إلّا بتصريح. وطبيعي، ان كل هذا ينطبق على العرب حتى داخل الخط الأخضر في الأراضي التي احتلت العام ١٩٤٨ بينما لا ينطبق على اليهود(٧).

بالاضافة الى ما سبق، هناك حرمان السكان العرب من حقوقهم من طريق تخويل السلطات الاسرائيلية سلطة الأمر بطرد أي فرد الى خارج اسرائيل ومنعه من العودة، وكذا التضييق على الفلسطينيين الراغبين في العودة، نتيجة لتجاوز غيابهم عن البلد الفترة المحددة ولو لأسباب قاهرة، وكذا سلطة هدم ومصادرة أملاك أي عربي تشتبه فيه السلطات، وحرمان العرب من اقامة أي تنظيم عربي، والتفرقة بين العرب واليهود في الأجور في حال تساوي العمالة، والتضييق على الاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث اقامة ما يرونه من مشروعات، أو توفير مستلزمات الانتاج، أو استهلاك صادرات منتجاتهم، كذلك، تضييق فرص التعليم والرزق حيث لا تتوفر المدارس اللازمة لتعليم أبناء العرب، وتضيّق عليهم فرص التعليم بصفة خاصة، كما انهم يحرمون من تخطيط تعليم أبنائهم وفقاً لهويتهم واحتياجاتهم، بل تفرض عليهم السلطات الاسرائيلية المناهج التعليمية ومواد الدراسة، ثم انها بعد ذلك كثيراً ما تأمر بايقاف الدراسة بالمدارس والجامعات لفترات طويلة تؤدي، عملياً، الى اهدار عمر الطالب(٨).

يدعونا كل ما سبق الى التساؤل عمّا اذا كانت القضية الفلسطينية تظل قائمة لو ان الشعب الفلسطيني تمتع بالحقوق المتوفرة نفسها للسكان اليهود في فلسطين المحتلة خاصة ما يتعلق بحق العودة وحق تقرير المصير. المؤكد انه لم تكن لتكون هناك مشكلة بالنسبة للشعب الفلسطيني على الأقل، هل يؤدي ذلك الى نتائج سلبية بالنسبة لليهود؟ الغالب ان ذلك لن يحدث طالما ان اليهودي سيتمتع بالحقوق نفسها، لكن ذلك قد يوقظ عقدة النقص والاضطهاد لدى اليهود، وهو ما قد يحتاج من الجميع معاونتهم على التخلص من هذه العقد دون الخضوع لها.

لا بدّ، هنا، من الاشارة الى ان الممارسات الاسرائيلية في فلسطين المحتلة وتناقضها مع حقوق الشعب الفلسطيني، والتمييز بين السكان على أساس الدين يتناقض مع ما ترفعه القوى التي تحتل قمة النظام السياسي الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأميركية من قيم، خاصة ما يتعلّق باحترام حقوق الانسان، والتزام الديمقراطية، وسيادة قوى السوق. ومع الاعتراف بأن هذه القوى تمارس ازدواجية في المعايير والممارسات، إلّا انه لا بدّ من الاعتراف، أيضاً، بأن هذه الازدواجية تلاقي نقداً ومعارضة داخلية يمكن ان تؤدي الى تحسين هذه الممارسات.

الأساس النظري المقترح: صراع الحقوق

تخرج الدراسة من الاستعراض السابق الى ضرورة مراجعة الأساس النظري لادارة القضية الفلسطينية، سواء أكان ذلك على أساس الاتفاق المشترك بين أبناء الشعب الفلسطيني، أو كأساس لطرح مطالب التسوية المؤقتة للقضية في المعترك الدولي، وفي المنظمات الدولية، وفي ما يسمى بمؤتمر السلام، وفي المفاوضات الثنائية، وفي المفاوضات متعددة الطرف. الأمر الذي لا شك فيه، ان ادارة الصراع على الأسس النظرية السابقة لم تخلُ من الخطأ، وربما كان ذلك أحد أسباب الفشل، بالرغم من التسليم بأن هناك اقتراحات قدّمت سابقاً تجاوزت الأسس التي سبق ذكرها، كذلك فان